P-ISSN: 2335-1608
E-ISSN: 2602-6694

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد: 07 / العدد: 03 / (سبتمبر 2019)
Vol: 07 / Issue: 03 / (September 2019)

واقع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس – دراسة تطبيقية

The reality of accounting disclosure in the published financial reports of companies listed on the Tunis Stock Exchange – applied study

د. حكيمة بوسلمة[1]
أستاذة محاضرة " أ "، جامعة باتنة 1
مجبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي
Hakima.bousselma@univ_batna.dz

ط.د رحيم متيجي
طالب دكتوراه، جامعة باتنة 1
مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي
rahimmetidji@hotmail.fr

د. فتيحـــــة بوحـــــرود
أستاذة محاضرة " أ "، جامعة سطيف1
مخبر PIEEM
BouhroudFatiha@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2019/07/21 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/28 تاريخ النشر: 2019/09/30

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس، ولتحقيق ذلك تم تصميم قائمة لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي تتضمن مجموعة من المعلومات التي يفترض على الشركات الإفصاح عنها في تقاريرها المالية. والمتمثلة في معلومات عامة عن الشركة وإدارتها، معلومات عن الهيكل التمويلي للشركة، معلومات عن موجودات الشركة ومعلومات خاصة بنتيجة نشاط الشركة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة تونس مقبول ويعتبر كافياً لاتخاذ المستثمرين لقراراتهم المختلفة. وكان أكثر المحاور إفصاحا محور المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، تقارير مالية، شركات صناعية، بورصة تونس.

تصنيف JEL: O16, D20, G30, M41.

Abstract :

This study aimed at identifying the reality of accounting disclosure in the published financial reports of a sample of companies listed on the Tunis Stock Exchange. To achieve this a list has been designed to measure the level of disclosure that includes a set of information to be presented in the financial reports. Including general information about the Company, information on the financing structure, information on the Company's assets and information relevant to the result of the activity.

The study concluded with a number of results, the most important of which is that the level of accounting disclosure in the financial reports of companies listed on the Tunis Stock Exchange is acceptable and is sufficient for investors to take their various decisions. The most important axes were disclosure of information about the result of the company's activity.

Key words: Accounting Disclosure, Financial Reports, Industrial Companies, Tunis Stock Exchange.

JEL Classification: O16, D20, G30, M41 .

[1] – مرسل المقال: د.حكيمة بوسلمة،

مقدمة:

أدت التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تعزيز دور المحاسبة كنظام للمعلومات وزيادة الاهتمام بالعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، منها الإفصاح المحاسبي الذي يمثل الركيزة الأساسية لإيصال المعلومات الخاصة بالشركة للعديد من الأطراف ذات العلاقة ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة.

وحتى تكتمل المنفعة من المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للشركات تكللت جهود العديد من الهيئات والمنظمات المهنية والأكاديمية لوضع قواعد ومعايير تحكم عملية الإفصاح في هذه التقارير شكلا ومضمونا، حيث يؤدي الالتزام بها إلى إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات كافية وملائمة لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة من قبل مستخدميها عامة والمستثمرين في أسواق الأوراق المالية خاصة.

وفي هذا الإطار حاولت العديد من الهيئات المنظمة لعمل البورصات وضع متطلبات للإفصاح في التقارير المالية للشركات، بهدف توفير قدر كافي من المعلومات يساعد مستخدميها على اتخاذ قراراتهم المختلفة، خاصة المستثمرين الذين يعتمدون على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في أسهم هذه الشركات.

ومن بين البورصات العربية التي حاولت وضع متطلبات للإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة فيها بورصة تونس التي أكدت في العديد من القوانين والتشريعات على ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة على معلومات كافية ومفيدة للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي باعتباره الأداة التي يتم من خلالها توفير مختلف المعلومات للفئات ذات العلاقة بالشركة لاسيما المستثمرين الذين يسعون للحصول على المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة للشركات من أجل الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة. وحتى تكون قراراتهم مبنية على أسس سليمة يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية كافية وذات منفعة لمستخدميها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته؛
- التعرف على المقومات التي يرتكز عليها الإفصاح المحاسبي؛
- توضيح متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق القوانين والتشريعات التونسية؛
- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس.

فرضية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة لتحقيق أهدافها على اختبار الفرضية التالية:

يعتبر مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس كافيا لمستخدميها.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض ما يتعلق بالجانب النظري للإفصاح المحاسبي، وعلى أسلوب تحليل المحتوى لجمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي، والذي يرتكز على تحليل ما تتضمنه التقارير المالية المنشورة من معلومات لتحديد ما إذا كانت كافية لمستخدميها.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة واختبار فرضيتها وتحقيق أهدافها سيتم تقسيم ما بقي منها إلى المحاور التالية:

- أولا: الإطار النظري للدراسة، والذي سيتضمن مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وأنواعه وكذلك مقوماته؛
- ثانياً: الإطار العملي للدارسة، والذي سيهتم بتوضيح متطلبات الإفصاح المحاسبي في بورصة تونس، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع بياناتها، إضافة إلى أداة الدراسة وأسلوبها. وأخيراً تحليل النتائج المتوصل إليها.

أولا: الإطار النظري للدراسة:

يهدف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصفة رئيسية إلى توفير المعلومات المناسبة لمستخدمي هذه التقارير لاتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة. وعلى الرغم من أن موضوع الإفصاح قد تم تناوله في معظم الأدبيات المحاسبية إلا أنه مازال من الموضوعات الحيوية التي تلقى اهتماماً كبيراً سواء من قبل التنظيمات الأكاديمية أو المهنية أو الحكومية.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة يعني البيان والظهور والوضوح. بمعنى إظهار الشيء بحيث يكون واضحا ومفهوما (خضر، 2012).

أما إصطلاحا فيعرف بأنه: "إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة" (عبد الله، 1995).

ويعرف كذلك على أنه يمثل: "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية" (خشارمة، 2003).

أما لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين(AICPA) فقد عرفت الإفصاح المحاسبي بأنه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعاني المصطلحات المستخدمة فيها" (AICPA, 1973).

وانطلاقاً من وجهات النظر أعلاه يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح تتمثل في التقارير المالية التي تتضمن معلومات يجب أن تكون دقيقة وتعبر بمصداقية عن الوضع المالي للشركة حتى يتسنى لمستخدميها اتخاذ القرارات الاقتصادية اعتماداً على معلومات صحيحة، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية. إضافةً إلى ضرورة مراعاة طريقة عرض هذه المعلومات وكميتها.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي:

إن الانهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية زادت من إهتمام الباحثين والمنظمات المهنية بموضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية باعتبارها مصدرا مهما لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. ففي التقرير الصادر عن اللجنة المنبثقة عن الكونغرس الأمريكي للتحقيق في أسباب انهيار إحدى الشركات الكبرى في أمريكا (شركة Enron) اتضح أن نقص الإفصاح عن العمليات التي تمت بين هذه الشركة وبين شركات الاستثمار من جهة وتواطئ شركة التدقيق (Arther Anderson) في إخفاء تلك المعلومات من جهة أخرى أدى إلى إفلاس هذه الشركة وتضرر العديد من المستثمرين جراء ذلك (البلداوي، 2011).

وترجع أسباب زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي إلى:

- تعقد بيئة الأعمال مما أدى لتزايد صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة بسبب التعقيد المتزايد في أنشطة الأعمال في مجالات معينة مثلاً: العقود التأجيرية، اندماج الشركات، الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة، ...إلخ، مما استوجب استخدام الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه العمليات وآثارها المستقبلية؛
- زيادة الحاجة للمعلومات الفورية، فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى على المعلومات الحالية والتنبؤية. فهناك المزيد من الطلب على البيانات الفترية، كذلك أصبحت هيئات سوق المال توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين وتخوفوا منها لفترة طويلة؛
- تعتبر المحاسبة أداة للإشراف والرقابة من وجهة نظر الجهات الحكومية، حيث تعتقد هذه الأخيرة أن تقديم المزيد من المعلومات الواردة عن الشركات من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية (كيسو وويجانت، 2005)؛
- تعتبر التقارير المالية وسيلة لتوفير معلومات عن المركز المالي للشركة (قائمة المركز المالي)، والأداء (قائمة الدخل)، والتغيرات في حجم السيولة (قائمة التدفقات النقدية) وغيرها من المعلومات التي تعتبر مفيدة للعديد من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية (Salehi, et.al, 2012).
- قدرة الأسواق المالية المنظمة على استيعاب قدر كبير نسبياً من المعلومات وعكسها بالسرعة والكفاءة اللازمة على أسعار الأسهم والسندات مما ساعد على تشخيص وتمييز نوعية المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها من المصادر المحاسبية؛
- تزايد أعباء الإفصاح عن المعلومات المحاسبية خصوصاً الشركات متوسطة وصغيرة الحجم أو غير المسجلة أسهمها في سوق الأوراق المالية نتيجةً لزيادة وتعقيد المبادئ المحاسبية المتبعة في الدول المتقدمة مثل: احتساب ربح السهم الواحد والمحاسبة عن التغير في الأسعار؛ مما يستدعي حالياً البحث عن بعض الوسائل التي يمكن بها تخفيف أعباء الإفصاح عن الشركات صغيرة الحجم (العظمة و العادلي، 1985)؛
- حماية المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية من الاحتيال والتلاعب في أسواق الوراق المالية (Bethel, 2007).
- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين، حيث لم يبق هناك مبررات لإدارة الشركات للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين؛

- قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة، وقيام العديد من الهيئات المنظمة لأسواق الأوراق المالية بوضع شروط وقواعد الإفصاح التي يجب على الشركات المدرجة فيها الالتزام بها (الخطيب، 2002).

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن اتساع حجم الشركات وزيادة حاجتها للتمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية أدى إلى زيادة المستخدمين للمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة، مما استوجب ضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح عن هذه المعلومات ووضع قواعد وضوابط تحكم هذه العملية بحيث يؤدي الالتزام بها إلى توفير معلومات ذات مصداقية وملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار أن احتياجات مستخدمي هذه المعلومات تختلف من فئة إلى أخرى.

3- أنواع الإفصاح المحاسبي:

تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي بتعدد مستوياته في إظهار المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، والتي يمكن إدراجها في ما يلي: (زيود وآخرون، 2007)

- **الإفصاح الكامل:** يشـــير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .
- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، إذ يتوجب إخراج هذه الأخيرة بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونـــه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله. وهذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي من ذلك هو حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا

يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعل القوائم المالية غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

4- مقومات الإفصاح المحاسبي:

يمكن تحديد المقومات التي يرتكز عليها الإفصاح المحاسبي والتي تجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات مصداقية وفائدة سواء داخل الشركة أو خارجها في ما يلي:

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** يعتبر تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية الأساس الذي بموجبه يتم تحديد مقومات الإفصاح الأخرى، نظرا لتعدد الفئات المستخدمة لهذه المعلومات واختلاف طرق استخدامها لها. وفي هذا الصدد أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى أن: "الغرض الأساسي للقوائم المالية هو خدمة أولئك الذين تكون سلطاتهم وإمكانياتهم في الحصول على المعلومات من مصادر أخرى غير تلك القوائم محدودة، لذا يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات المتعلقة بنشاط الشركة. وبناء عليه يجب تصميم تلك القوائم من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم وهم ملاك الشركة، والدائنون، والمديرون وغيرهم، ولكن مع التركيز بشكل رئيسي على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين" (AICPA, 1973).

وبعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يأتي تحديد الأغراض التي سوف تستخدم فيها هذه المعلومات، ومن ثم تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث محتواها أو شكلها وصور عرضها لأن مدى ملاءمة الإيضاحات المتوافرة في التقارير المالية تتوقف على مدى مهارة وخبرة الجهة المستخدمة لتلك المعلومات (مطر والسويطي، 2008).

- **الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:** يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. لذلك لابد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية التي يجب أن تتميز بها هذه المعلومات وهي الملاءمة. وهذا ما أكد عليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) والعديد من الباحثين حيث يرون أنه لا يمكن اعتبار معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إلا إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم أن يستفيد منها في غرض معين.

ومن أهم الأغراض التي تستخدم من أجلها المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية في وقتنا الحاضر هو المساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، منح الائتمان، تقدير الضريبة، وتقييم مستوى أداء إدارة الشركة، بالإضافة إلى تحديد مدى مساهمة الشركة في أداء مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تؤدي فيه أعمالها وتحقق منه أرباحا (عبد الله، 1995).

وبالتالي فإن خاصية الملاءمة تجمع بين الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية من جهة وطريقة إعدادها والإفصاح عنها من جهة أخرى، وهي بذلك تمثل المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.

- **طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** إن طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها تتوقف على مدى توافر مجموعة من المعايير والصفات التي يمكن من خلالها الحكم على صحتها وكفاءتها في تمكين مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ قراراتهم بطريقة صحيحة، وكذلك على مستوى الإفصاح الواجب توفره في هذه التقارير.

وهناك اتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها من خلال نشر معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها، ومن أمثلة ذلك معلومات عن أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، إعداد التقارير المرحلية، الإفصاح عن التنبؤات المالية،بالإضافة إلى معلومات عن محاسبة الموارد البشرية، المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية (لطفي، 2006). إلا أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، يستوجب الأخذ بعين الاعتبار مايلي: (مطر والسويطي، 2008)

- تتطلب بعض جوانب الإفصاح الجديدة توفر مهارات وخبرات متخصصة جداً مازالت محدودة لدى كثير من المحاسبين سواءً من حيث قياسها أو عرضها، كالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية والمحاسبة البيئية؛
- قد يؤدي التوسع في الإفصاح إلى إرباك مستخدميها نتيجة كثرة المعلومات المفصح عنها، وبالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

- **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** إن طريقة وكيفية إظهار المعلومات في التقارير المالية لها أثر على القرارات المتخذة من قبل مستخدميها، لذلك يتطلب الإفصاح المناسب عرض تلك المعلومات بطريقة يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

وهناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، ويتوقف اتباع وسيلة الإفصاح الملائمة على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية. حيث ترتكز القاعدة العامة في ذلك على أن أهم المعلومات وأكثرها ملاءمة يجب أن تظهر في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية التي تتمثل في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم (الوقاد، 2011).

- **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** تعتمد أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من خلال التقارير المالية بشكل رئيسي على توقيت إعلانها، حيث تزيد فائدتها عندما يتم توصيلها لمستخدميها في الوقت المناسب. ومن هذا المنطلق فقد أولى المهنيون والأكاديميون اهتماماً خاصا بتوقيت نشر هذه المعلومات، حيث أكد معظمهم على وجوب الإفصاح عنها في الوقت المناسب وهو أقرب وقت من إعدادها لأن قيمة المعلومات وفائدتها تتوقف على صحتها وتوقيت إصدارها.

فعلى الصعيد المهني بيّن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة البريطاني أن التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية يعد من العناصر الأساسية الواجب توفرها لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.

أما على الصعيد الأكاديمي فقد اعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية واحداً من مقاييس الاستفادة منها في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، لأن الإسراع في إصدار التقارير المالية للشركات يعد من العوامل الهامة التي تزيد من ملاءمة المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير وتساعد في زيادة كفاءة السوق وتقلل من عمليات التخمين والمضاربة (الفضل ونور، 2006).

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية لا يمكن أن يكون ذا فائدة إلا إذا تم معرفة مستخدم هذه المعلومات بدقة والغرض الذي ستستخدم لأجله، مع ضرورة الربط بين هذا الغرض ومدى ملاءمتها له. وتتوقف نوعية وكمية هذه المعلومات على مدى توفر مجموعة من الخصائص للحكم على صحتها وكفاءتها في تمكين مستخدميها من اتخاذ قراراتهم، لذلك لابد أن يتم إظهارها بطريقة تجعلها سهلة ومفهومة وذات أهمية، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم الإفصاح عن هذه المعلومات شكلا ومضمونا وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها محلياً ودولياً باعتبارها الأساس الذي يحكم عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي.

ثانيا: الإطار العملي للدراسة:

1- متطلبات الإفصاح المحاسبي في بورصة تونس:

اهتم المشرع التونسي بتحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي ينبغي على الشركات أن تقوم بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية، لذلك تم إصدار العديد من القوانين والنصوص التشريعية التي تهدف إلى ضمان توفير شفافية أكبر للمعاملات المالية في البيئة التونسية منها:

- **قانون إعادة تنظيم السوق المالية:** تضمن قانون إعادة تنظيم السوق المالية لسنة 1994 العديد من النصوص القانونية التي اهتمت بالإفصاح المحاسبي وحددت التقارير والوثائق التي يتوجب على الشركات المساهمة العامة إيداعها لدى هيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس منها الفصل الثالث والفصل الرابع من الباب الثاني المخصص لنشر المعلومات للجمهور (قانون عدد "117"، 1994).
- **مجلة الشركات التجارية:** وفقاً لقانون الشركات التونسي (مجلة الشركات التجارية) يعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن إعداد القوائم المالية (الميزانية، قائمة النتائج، جدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية) طبق نظام المحاسبة المعمول به وعرضها على مراجع الحسابات الذي يعين من قبل الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات بهدف مراجعة القوائم المالية وضمان نزاهتها (قانون عدد "93"، 2000).
- **قانون تدعيم سلامة العلاقات المالية:** بهدف تحقيق المزيد من الشفافية صدر في عام 2005 قانون تدعيم سلامة العلاقات المالية الذي تضمن مجموعة من المواد التي تستهدف إطلاع الجمعية العامة على المعلومات المالية قبل انعقادها بخمسة عشر يومًا على الأقل وإرسال نسخة من جدول أعمالها ومشروعات القرارات التي ستطرح عليها لمناقشتها إلى هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية التونسية في أجل أقصاه أربعة أشهر من نهاية السنة المالية.

ويوجب القانون أيضًا نشر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتطور الذي طرأ على رأس المال والأرقام النهائية للوضع المالي ...إلخ في جريدة هيئة سوق المال وفي إحدى الصحف اليومية المحلية (قانون عدد "96"، 2005).

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة تونس والبالغ عددها 29 شركة. مع العلم أن إجمالي عدد الشركات المدرجة في بورصة تونس قد بلغ 77 شركة من مختلف القطاعات (الصناعي، الخدمي، المالي)

وذلك إلى غاية ديسمبر 2016.*

أما عينة الدراسة فتتمثل في الشركات الصناعية التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون الشركة مدرجة في السوق الرئيسي؛
- أن تكون مدرجة في البورصة لمدة لا تقل عن 4 سنوات؛
- أن لا تكون قد أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة (2014-2016)؛
- أن يتم تداول أسهم هذه الشركات بصورة منتظمة ونشطة؛
- ألا تكون هذه الشركات قد لجأت للاندماج أو لتحويل نشاطها لمدة لا تقل عن 4 سنوات.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة بلغ عدد الشركات الممثلة لعينة الدراسة 13 شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة تونس وهو ما يعادل 45% من حجم المجتمع. والجدول التالي يبين قائمة بأسماء هذه الشركات:

جدول رقم (01): عينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس

رقم الشركة	اسم الشركة	رقم الشركة	اسم الشركة
ش1	شركة أدوية	ش8	الشركة التونسية للبلور
ش2	حليب تونس	ش9	شركة إلكتروستار
ش3	مجموعة بولينا القابضة	ش10	الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية
ش4	شركة صنع المشروبات بتونس	ش11	البطارية التونسية أسد
ش5	اسمنت بترت	ش12	الشركة الصناعية العامة للمصافي
ش6	تونس لمحنبات الألمنيوم	ش13	الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية
ش7	الشركة العصرية للخزف	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بورصة تونس

3- مصادر جمع البيانات:

اتساقاً مع أهداف الدراسة وفرضيتها تم استخدام عدة مصادر لجمع بياناتها وإعدادها تتمثل في:

- **المصادر الثانوية**: بهدف الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الجانب النظري من البحث تم الاعتماد على عدة مصادر ثانوية منها الكتب والدوريات العلمية والمقالات سواء العربية منها أو الأجنبية وكذلك مختلف التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية، إضافة لمواقع الانترنت التي يمكن الاستفادة منها في الحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة بموضوع البحث.
- **المصادر الأولية**: للحصول على البيانات الأولية للدراسة وتحقيق أغراضها تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس.

4- أداة وأسلوب الدراسة:

* تم اختيار الشركات المدرجة في بورصة تونس إلى غاية سنة 2016 لأنها تستوفي شروط اختيار العينة المذكورة أعلاه. كما أن معظم الشركات بعد سنة 2016 لا يتوفر فيها شرط عدم التوقف عن التداول لفترة 4 سنوات.

للحصول على البيانات المتعلقة بالجانب العملي للدراسة تم إعداد مؤشر للإفصاح يتم من خلاله تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس. معتمدين في ذلك على الدراسات السابقة التي تناولت قياس درجة الإفصاح المحاسبي في تقارير مالية ناتجة عن بيئة تطبيق مشابهة لبيئة تطبيق هذه الدراسة (الفضل،2001) و (المهندي وصيام، 2007) و (Chakroun & Matoussi، 2012) و(Jouini, 2013).

ويعتبر هذا المؤشر بمثابة قائمة تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات. وقد احتوت هذه القائمة على 62 بنداً من المعلومات المختلفة التي تغطي الجوانب المالية والإدارية للشركة موزعة على خمسة محاور أساسية هي: المعلومات العامة عن الشركة، المعلومات الخاصة بإدارة الشركة، المعلومات الخاصة بالهيكل التمويلي للشركة، المعلومات الخاصة بموجودات الشركة، المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة.

5- تحليل النتائج:

بهدف قياس مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة تونس تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى الذي يتضمن قراءة تحليلية للتقارير المالية المنشورة لشركات عينة الدراسة وتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات بالاعتماد على المؤشر الذي تم إعداده لهذا الغرض.

وبمقارنة المعلومات الواردة في هذه التقارير مع ما يتضمنه مؤشر الإفصاح المحاسبي يمكن معرفة مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة تونس من خلال إتباع الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** إعداد قائمة تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات وتطبيقها على هذه الأخيرة للتعرف على ما إذا كانت تفصح عن المعلومات التي شملتها القائمة أم لا تفصح.
- **الخطوة الثانية:** مقارنة كل بند من بنود قائمة الإفصاح مع المعلومات الواردة في التقارير المالية لكل شركة على حده، فتحصل الشركة على الدرجة (1) إذا أفصحت عنه في تقاريرها المالية وعلى الدرجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه في تقاريرها المالية.
- **الخطوة الثالثة:** تجميع الدرجات الفعلية التي تستحقها الشركة للحصول على إجمالي درجات الإفصاح الفعلي للمحور، وبقسمتها على عدد بنود المحور نحصل على درجة الإفصاح الفعلية لكل محور.
- **الخطوة الرابعة:** تحديد نسبة الإفصاح للشركة (مستوى الإفصاح) من خلال قسمة عدد البنود المفصح عنها على مجموع إجمالي البنود الواجب الإفصاح عنها الموجودة في القائمة. أو حساب متوسط الإفصاح لمجموع المحاور لكل شركة على حده.

والجدول التالي يبين درجة الإفصاح لكل محور من محاور مؤشر الإفصاح وكذلك مستوى الإفصاح الكلي لعينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس.

جدول رقم (02): مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس

محاور مؤشر الإفصاح	الشركات المدرجة في بورصة تونس						
	ش 1	ش 2	ش 3	ش 4	ش 5	ش 6	ش 7
المحور 1	0,733	0,466	0,533	0,466	0,533	0,533	0,533

المحور 2	0,583	0,416	0,333	0,416	0,583	0,5	0,5
المحور 3	0,6	0,6	0,7	0,6	0,6	0,6	0,7
المحور 4	0,636	0,363	0,545	0,636	0,454	0,545	0,636
المحور 5	0,785	0,428	0,714	0,785	0,785	0,714	0,785
متوسط الإفصاح	**0,667**	**0,455**	**0,565**	**0,581**	**0,591**	**0,578**	**0,631**
-	**ش 8**	**ش 9**	**ش10**	**ش11**	**ش12**	**ش13**	**الإفصاح العام**
المحور 1	0,6	0,4	0,866	0,4	0,533	0,666	**0,558**
المحور 2	0,5	0,5	0,333	0,416	0,5	0,5	**0,467**
المحور 3	0,7	0,7	0,6	0,6	0,5	0,6	**0,623**
المحور 4	0,636	0,636	0,545	0,636	0,636	0,545	**0,573**
المحور 5	0,714	0,428	0,714	0,714	0,785	0,642	**0,692**
متوسط الإفصاح	**0,630**	**0,532**	**0,611**	**0,553**	**0,591**	**0,590**	**0,583**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لعينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى إفصاح الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس تراوح بين (0,455) و (0,667) أي بنسبة (45,5 %) و(66,7 %) وهي نسبة متوسطة. حيث تعتبر شركة أدوية أكثر الشركات التونسية إفصاحاً لأنها حققت أكبر مستوى إفصاح قدر بـــ (66,7 %). تليها بعد ذلك الشركة العصرية للخزف و الشركة التونسية للبلور والشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية التي حققت مستوى إفصاح بلغ (63,1 %) و (63,0 %) و(61,1%) على التوالي.

أما بالنسبة للشركات التي حققت مستويات متوسطة للإفصاح المحاسبي فهي اسمنت بنزرت والشركة الصناعية العامة للمصافي وكذلك الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية التي بلغ مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية (59,1 %) و(59,1 %) و (59,0 %) على التوالي.

في حين تعتبر شركة حليب تونس أقل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس إفصاحاً في تقاريرها المالية السنوية المنشورة، إذ بلغ مستوى الإفصاح المحاسبي لها (45,5 %) وهي نسبة متدنية مقارنة بباقي الشركات.

وبالنسبة لدرجة الإفصاح العام لعينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس على مستوى كل محور من المحاور الخمسة لمؤشر الإفصاح المحاسبي المعتمد في هذه الدراسة فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم (03): درجة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة تونس لكل محور

محاور مؤشر الإفصاح	متوسط الإفصاح لكل محور
المعلومات العامة عن الشركة	0,558
المعلومات الخاصة بإدارة الشركة	0,467
المعلومات الخاصة بالهيكل التمويلي للشركة	0,623

المعلومات الخاصة بموجودات الشركة	0,573
المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة	0,692
المتوسط العام للإفصاح	**0,583**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لعينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (03) مايلي:

- تراوح مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة تونس بين (0,455) كحد أدنى و(0,667) كحد أقصى أي بنسبة (45,5%) و(66,7%)، مما يعني أن مستوى إفصاح الشركات التونسية مقبول نوعاً ما ويعتبر كافياً لاتخاذ المستثمرين لقراراتهم المختلفة؛
- حقق محور المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة أكبر نسبة إفصاح قدرت بـــــ(0,669) (أي (66,9%). وهذا يعني أن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس تهتم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة نتيجة النشاط الجاري وغير الجاري، نصيب السهم من الأرباح المحققة، نصيب السهم من التوزيعات، أرباح وخسائر فروق العملة، نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة، السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والأرباح الموزعة لمدة لا تقل عن 5 سنوات.
- وعلى غرار ذلك نجد أن محور المعلومات الخاصة بإدارة الشركة حقق أدنى مستوى إفصاح، حيث بلغ (0,467) أي (46,7%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالنسبة المحققة في محور المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة. وهذا يعني أن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس لا تهتم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمبالغ التي يحصلون عليها كرواتب ومكافآت، والإفصاح عن مسؤوليتهم عن إعداد القوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وكذلك توقعاتهم حول أداء الشركة في المستقبل.

وبناءَ على كل ما سبق يمكن القول أن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس تفصح إلى حد ما عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية لهذه الشركات خاصة المستثمرين من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركات المصدرة لهذه التقارير، حيث بلغ مستوى الإفصاح العام لهذه الشركات (0,583) أي (58,3%). وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة التي تنص على أنه: **يعتبر مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس كافيا لمستخدميها.**

الخاتمة:

لقد اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس، من خلال تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته، وكذلك تحديد أنواعه والمقومات التي يرتكز عليها، إضافة إلى تحليل مضمون التقارير المالية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة تونس لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات.

وانطلاقا من مضمون الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها إدارة الشركات للتواصل مع العالم الخارجي، من خلال التقارير المالية التي يجب أن يتم إعدادها وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- تكتمل المنفعة من المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية إذا تمت معرفة مستخدم هذه المعلومات بدقة والغرض الذي ستستخدم لأجله، مع ضرورة الربط بين هذا الغرض ومدى ملاءمتها له؛
- اهتم المشرع التونسي بالإفصاح المحاسبي، حيث قام بإصدار العديد من القوانين والنصوص التشريعية التي حددت طبيعة ونوعية المعلومات التي ينبغي على الشركات الإفصاح عنها في تقاريرها المالية، إلا أنه لم يهتم بتحديد درجة الإفصاح اللازمة في هذه التقارير؛
- اختلفت مستويات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة تونس، حيث حققت بعض الشركات نسبة مرتفعة مقارنة بشركات أخرى؛
- أولت الشركات المدرجة في بورصة تونس أهمية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة، حيث حقق هذا المحور أكبر نسبة إفصاح؛
- يعتبر مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس عموماً كافياً لمستخدميها خاصة المستثمرين لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة تطوير التشريعات التونسية لمواكبة المستجدات وتعزيز عملية الإفصاح عن المعلومات بما يلبي احتياجات المستثمرين ويفيد في ترشيد قراراتهم؛
- يجب تفعيل الدور الرقابي لهيئة الأوراق المالية حتى تتمكن من إلزام الشركات المدرجة في بورصة تونس بالإفصاح عن القدر الكافي من المعلومات في تقاريرها المالية؛
- ضرورة إجراء بحوث تهتم بقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات بمختلف أنواعها (صناعية، تأمين، بنوك) خاصة المدرجة في البورصة.

قائمة المراجع المستعملة:

1-البلداوي، شاكر عبد الكريم، "دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011، ص. 93.

2-الخطيب، خالد، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد 2، 2002، ص. 154.

3-العظمة، محمد أحمد، العادلي، يوسف عوض ، المحاسبة المالية: المحاسبة عن مصادر الأموال والتقارير المالية للشركات المساهمة، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985)، ص ص. 734، 735.

4-الفصل 15، قانون عدد (96) لسنة 2005 المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية، مؤرخ في 18 أكتوبر 2005، ص.12.

5-الفصل 201، قانون عدد (93) لسنة 2000 المتعلق بإصدار مجلة الشركات التجارية، مؤرخ في 3 نوفمبر 2000، ص.51.

6-الفضل، مؤيد محمد ، نور، عبد الناصر ابراهيم، "تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات: دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2، جويلية، 2006، ص. 282.

7-الفضل، مؤيد محمد، "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، مجلة الإداري، السنة 23، العدد 84، مارس 2001، ص ص. 55- 93.

8-المهندي، محمد عبد الله، صيام، وليد زكريا، "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 02، تموز 2007، ص ص 258 - 285.

9-الوقاد، سامي محمد ، نظرية المحاسبة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 192.

10-خشارمة، حسين علي، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن: معيار المحاسبة الدولي رقم30 دراسة ميدانية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث –العلوم الانسانية، المجلد 17، العدد 1، 2003، ص. 96.

11-خضر، علي أحمد ، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، (الاسكندرية، دار الفكر المحاسبي، 2012)، ص. 52.

12-زيود، لطيف، وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص، ص. 180، 181.

13-عبد الله، خالد أمين، "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، أكتوبر، 1995، ص. 41.

14-قانون عدد (117) لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، مؤرخ في 14 نوفمبر 1994، ص ص. 2، 3.

15-كيسو، دونالد، ويجانت، جيري، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد حجاج، الجزء الثاني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005)، ص. 1339.

16-لطفي، أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص. 492.

17-مطر، محمد، السويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 340.

18- AICPA, American Institute of Certified Public Accounting, Report of the Study Group on The Objectives of Financial Statements, AICPA, New York, October, 1973, p.17.

19- AICPA, Committee on Auditing Procedures of the AICPA, Statement on Auditing Standards No 1, AICPA, New York, 1973, p. 78.

20- Bethel, Jennifer E., "Recent changes in disclosure regulation: Description and evidence", Journal of Corporate Finance, vol. 13, 2007, p. 335.

21- Chakroun, Raida & Matoussi, Hamadi, "Determinants of Extent of Voluntary Disclosure in The Annual Reports of The Tunisian Firms", Accounting and Management Information Systems, Vol. 11, No. 3, 2012, pp.335- 370.

22- Jouini, Fathi. "Corporate Governance and the Level of Financial Disclosure by Tunisian Firm". Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 4, No. 3, 2013, pp.95- 111.

23- Salehi, Mahdi & Nassirzadeh, Farzaneh, "Perceptions on Qualitative Characteristics in Financial Reporting: Iranian Evidence", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 3, No. 12, April, 2012, p. 93.